

«وباء كورونا» ذريعة صحية

لمأرب سياسية وشخصية

وسط من صرخ بحقوق

وحریات أساسية!

صفحة (٢) ة

الانتفاضة بعد ٢٠ عاماً

بعيون محليين إسرائيليين:

إسرائيل تمضي يمينا..

وبذور انتفاضة جديدة!

صفحة (٤) ة

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢٠/١٠/٦ الموافق ١٩ صفر ١٤٤٢هـ العدد ٤٥٩ السنة الثامنة عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

تظاهرات الاحتجاج ضد نتنياهو قد تبدأ تؤتي أكلها

أنطوان شلحت

هل ستبدأ تظاهرات الاحتجاج ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والتي تطالبه بالاستقالة، سواء على خلفية تقديمه إلى المحاكمة بشبهة ارتكاب مخالفات فساد أو على خلفية فشل حكومته في مواجهة أزمة فيروس كورونا. تؤتي أكلها؟

هذا هو السؤال الذي يطغى على الكثير من التحليلات الإسرائيلية في الأيام القليلة الفائتة مع دخول هذه الاحتجاجات أسبوعها الـ١٥ واستقطابها للمزيد والمزيد من الإسرائيليين وبالأساس المتضررين من تداعيات الأزميتين الصحية والاقتصادية- الاجتماعية اللتين ترتبتا على تفشي فيروس كورونا وعلى الفشل في مكافحته.

وفضلاً عن استمرارية هذه التظاهرات واتساع رقعتها الجغرافية وعدد المنخرطين فيها، طرأ الأسبوع الفائت مستجد آخر يعتبره بعض المحللين واعداً، يتمثل في نشوء جيب معارضة للحكومة ورئيسها داخل حزب «أرزق أبيض»، الحليف الرئيس لحزب الليكود في الائتلاف الحكومي.

وشكلت استقالة وزير السياحة الإسرائيلية أساف زامير (من «أرزق أبيض») مؤشراً إلى هذا التطور. وكتب زامير في بيان نشره عبر صفحته في «فيسبوك» في إثر استقالته: «أنا قلق على الدولة، قلق من أنها على وشك الانهيار التام، ومن الواضح أن هذا لن يتغير ما دام نتنياهو رئيساً للحكومة، فأزمة كورونا مع كل تأثيراتها الكارثية موجودة بأحسن الأحوال في المرتبة الثانية على قائمة سلم أولويات رئيس الحكومة، والاعتبارات الشخصية والقضائية هي التي تشغله، وهذا واضح في كل خطوة يقوم بها».

وتتقاطع أقوال زامير هذه مع كثير من التعليقات التي أكثت الأمر عينه حتى قبل أن يبوح بها، بل إن بعضها ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، إلى حد اتهام نتنياهو بتسييس أزمة كورونا من أجل تلك الاعتبارات الشخصية والقضائية.

ووفقاً لبعض تلك التعليقات، إذا كان نتنياهو استغل الموجة الأولى من تفشي فيروس كورونا، في آذار ونيسان الفائتين، لتسريع تشكيل ائتلاف وحكومة جديدين برئاسته هو، بالرغم من عدم فوزه بالأغلبية البرلمانية التي تتيح له إمكان ذلك، فما هو يستغل الموجة الثانية من تفشي الفيروس الآن لمحاصرة بل ومنع أي نشاطات احتجاجية تطالب باستقالته من جهة، ولتأجيل موعد بدء جلسات النظر في لائحة الاتهام الجنائية ضده من جهة أخرى. كما دلت على ذلك عدة إجراءات أقدمت عليها الحكومة في الأونة الأخيرة وكانت ذروتها مصادقة الحكومة الإسرائيلية يوم ١ تشرين الأول الحالي على سلسلة من الأنظمة الجديدة، استناداً إلى التعديل الخاص الذي أقره الكنيست للقانون المسمى «قانون صلاحيات كورونا»، وهو «قانون طوارئ» كان الكنيست سنه في بدايات أزمة كورونا، وينص التعديل القانوني والأنظمة الجديدة التي وضعتها الحكومة بناء عليه، على تقييد عدد من الحقوق والحريات الأساسية والمساس بها بصورة حادة إلى حد الإنهاء التام، في مركزها؛ الحق في التظاهر كجزء من حرية التعبير عن الرأي، حرية الحركة والتنقل، الحق في الخصوصية الشخصية، الحق في الحفاظ على السرية الطبية، وغير ذلك من الحقوق.

ويجدر في شأن كل ما تقدم، ونحن نراقب التطورات القريبة المقبلة، أن نلفت الأنظار إلى ما يلي: يتفق كثيرون من المحللين في إسرائيل، كما سلفت الإشارة، على أن نتنياهو منمك أكثر شيء في ما يخدم اعتباراته الشخصية والقضائية وفي مقدمها إلغاء محاكمته الوشيكة. وبناء على ذلك فهو بحاجة إلى حكومة تنساق وراء هذه الاعتبارات وتؤيد الإجراءات الكفيلة بتحقيق غاية إلغاء المحاكمة، مثل سن قانون جديد على غرار «القانون الفرنسي» الذي يحظر محاكمة رئيس حكومة في أثناء توليه لمهام منصبه، أو إقرار ما يعرف بأفخرة التغلب» لكبح قرارات المحكمة العليا. وكانت خطته تقوم على أساس التادية بالوضع إلى انتخابات جديدة تسفر عن تأليف حكومة ائتلاف بين الليكود وشركائه الطبيعيين من أحزاب اليمين واليهود الحريديم. ولكن نظراً لتراجع احتمالات تأليف حكومة كهذه في أي انتخابات جديدة، كما تظهر استطلاعات الرأي العام تحت وطأة أزمة كورونا، شرع نتنياهو في سلوك طريق أخرى تفضي إلى إعلان حالة طوارئ في إسرائيل بما من شأنه أن يسفر عن تأجيل المحاكمة أو ربما يؤدي إلى إلغائها. وهذه الطريق هي التي تتسبب في الوقت الحالي بتأجيل حملة الاحتجاج ضده.

في سياق آخر، على الرغم من أن جميع الأحداث في إسرائيل تبدو الآن مضبوطة على إيقاع أداء نتنياهو وحزب الليكود وحكومته الخامسة حيال أزمة كورونا وتداعياتها، فإن ذكرى مرور عقدين على الانتفاضة الفلسطينية الثانية وهبة أكتوبر، التي صادفت هذه الأيام، أعادت قضية فلسطين إلى صدارة الاهتمام، كما برز الأمر مثلاً في وسائل الإعلام الإسرائيلية.

وتقدم في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» تغطية خاصة لأبرز المحاور التي شغلت وسائل الإعلام تلك في هذه المناسبة، وفي طليعتها المحور المتعلق بالتغيرات التي شهدتها إسرائيل على مدار العقدين الفائتين والمتعلقة بالأساس بواقع انزاحت أكثر فأكثر نحو اليمين وأن السلام ابتعد كثيراً، مع ضرورة ملاحظة شبه انعدام وجود معارضة لهذا اليمين ولا سيما على مستوى الخطاب السياسي المتعلق بقضية فلسطين وتسويتها.



(أ.ف.ب)

العودة إلى الإغلاق يعمق أزمة الاقتصاد الإسرائيلي وأزمة نتنياهو.

البنك المركزي: الاقتصاد الإسرائيلي لن يبدأ بالتعافي قبل نهاية ٢٠٢١!

كتب بروهوم جرابيني:

الأيام العبرية، التي ستنتهي في نهاية هذا الأسبوع، وحسب التقديرات، فإن الخسائر في أسبوعين لإغلاق مشدّد قد تتراوح ما بين ٢٣ مليار إلى ٢٦ مليار شيكل، بما يشكل خسائر القطاعين العام والخاص.

وتشمل الخسائر الارتفاع في مخصصات البطالة أيضاً، والبطالة هي من بين الملفات الأكثر خطورة التي يواجهها الاقتصاد الإسرائيلي. فقد قالت إحصائيات سلطة التشغيل في الأسبوع الماضي، إنه منذ بدء الإغلاق الحالي، يوم ١٨ أيلول حتى اليوم الأخير منه، تم إخراج قرابة ١٣٣ ألف عامل وعاملة، إلى إجازات ليست مدفوعة الأجر، وهم في عداد المعطلين عن العمل، من بينهم ١٣٣ ألف عامل وعاملة يخرجون لإجازات ليست مدفوعة الأجر للمرة الثانية هذا العام، ما يعني أنه في الأسبوعين الأخيرين من الشهر الماضي، ارتفعت البطالة بنسبة ٤٪، وهي باتت تلامس نسبة ١٤٪ من إجمالي القوة العاملة، التي يقدر عددها حالياً بحوالي ٤,١ مليون شخص. وهذا لا يشمل المحرومين من فرص العمل كلياً، ولم يخربطوا في حياتهم في سوق العمل، والجمهور الأكبر هم من النساء العربيات، كذلك قرابة ٥٠٪ من رجال الحريديم الذين يتنعمون عن العمل إرادياً، ليتلقوا مخصصات اجتماعية سخية وهم في معادهم الدينية. وحسب التقديرات الجديدة، فإنه مع نهاية العام الجاري، وفي حال لم يمتد الإغلاق لأبعد من منتصف الشهر الجاري، تشيرين الأول، أو أن تكون جولة إغلاق ثالثة، فإن البطالة ستسرسو عند نسبة ١٣,٥٪، وهي النسبة السوداء، التي وردت في التقديرات الأخيرة، ما يعني قرابة ٥٥٥ ألف معطل عن العمل.

ويقول بيرتسن إنه على الرغم من ميزانيات الدعم التي قدمتها الحكومة بقيمة ١٣٥ مليار شيكل في العام الجاري (قرابة ٤٠ مليار دولار)، و ٧٠ مليار شيكل (٢٠,٥ مليار دولار) في العام المقبل ٢٠٢١، إلا أن أعداد العاطلين عن العمل ستواصل ارتفاعها. وكلما ارتفع عدد العاطلين عن العمل، تراجعت فورا قدرتهم الشرائية، وهذا ما ينعكس مباشرة على حركة السوق، وتراجع الإنتاج، ما يقود إلى موجات لاحقة أخرى للفصل من العمل.

جوع أطفال

وعلى ضوء تردّي الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، يكثر الحديث عن استفحال الفقر، إلى حد الجوع، فقبل أسبوعين أكد تقرير جديد على تراجع التبرعات للجمعيات التي تقدم معونات غذائية للعائلات الأشد فقراً، بما فيها جمعيات تقديم وجبات ساخنة لعائلات فقيرة، وأيضاً لمسنين فقراء، وهذه الجمعيات تتلقى معونات من الخزينة العامة، ولكن أيضاً من تبرعات الجمهور والشركات، وهي التي تراجعت في الأشهر الأخيرة.

وفي نهاية الأسبوع، قال تقرير لصحيفة «يديعوت أحرونوت» إن مئات الآلاف من أطفال العائلات الفقيرة كانوا يتلقون وجبة ساخنة في المدرسة، وهذا كان يساعد عائلاتهم، التي يصل لديها الفقر إلى حافة الجوع. وإنه مع إغلاق المدارس منذ نهايات العام الدراسي الماضي، وفي العام الدراسي الجديد، فإن هؤلاء الأطفال فقدوا وجبة الغذاء، التي هي أساسية لهم في حياتهم اليومية. ويقول التقرير إن عشرات آلاف الأطفال باتوا يتامنون جائعين.

ويقول البروفيسور أهارون طراون، المحاضر في قسم علوم الأغذية في الجامعة العبرية في القدس، إن التقارير الأخيرة باتت تظهر أن الكثير من الأطفال باتوا يعانون من الجوع، لأن عائلاتهم لا تقوى على تسديد احتياجاتها الشهرية، بما فيها الاحتياجات الغذائية الأساسية.

وذرت المختصة بإعيل إكشتاين، في حديثها للصحيفة، من أن استمرار الإغلاق سيدهور العائلات الفقيرة والضعيفة إلى وضعية غير مسبوقة، وأكدت أنه منذ الآن تلمس ارتفاعاً حاداً جداً في أعداد العائلات التي لا تستطيع تأمين احتياجاتها المالية.

أما على مستوى الجمهور، فيقول سترافتشينسكي إن الشرائح الأكثر فقراً ستكون المتضرر الأكبر، وستعلق في شبك صعوبات مالية كبيرة في تسديد احتياجات العائلات الاستهلاكية الأساسية، وهذا يبرز لدى من هم في المراتب الأربعة الأولى الدنيا، الأكثر فقراً، من أصل ١٠ درجات في التدرج الاقتصادي الاجتماعي للسكان. وقال إن ٢٠٪ من العائلات الفقيرة، التي فيها عامل واحد، قد تفقد كلياً مصدر رزقها، وهذا يعني أنها ستتحول لتلقي المخصصات الاجتماعية، في حين أن ٤٪ من العائلات التي فيها عاملان قد تفقد مصدر رزقها، بمعنى أن العاملين الاثنين قد يعلقان في شبك لبطالة.

ورأى بحث بنك إسرائيل المركزي أنه في التقديرات الأولى، في نهايات الإغلاق الأول، كان الحديث عن أن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد نمواً اقتصادياً، يعيد الاقتصاد إلى ما قبل اندلاع أزمة كورونا. ولكن مع استفحال انتشار كورونا، وظروف الإغلاق الثاني الجاري، فإن تقديرات البنك تقول إن الاقتصاد لن يبدأ بالتعافي قبل نهاية العام المقبل ٢٠٢١، بما في ذلك موضوع البطالة.

ارتفاع بنسبة ٣٣٪ في الدين العام

وأشار سترافتشينسكي في المقابلة الصحافية ذاتها إلى أنه ليس ثمة تخوف من هروب استثمارات إسرائيلية إلى الخارج. وكما يبدو فإن هذه التقديرات تعود إلى أن الأزمة الاقتصادية تعصف بكل دول العالم، وخاصة الأكثر تطوراً منها. وأضاف أن هروب الاستثمارات هو ظاهرة في الدول النامية، وليس في الدول المتطورة، التي يضمها إسرائيل.

كما يقدر مركز الأبحاث أنه لا خوف على استقرار البنوك الإسرائيلية، وقال سترافتشينسكي إن البنوك تعمل بوتيرة جيدة، وأكد أن البنوك تبدي استقراراً كبيراً وثابتاً، وهي مدعومة من البنك المركزي.

أما الدين العام فهو الذي سيحلق عالياً هذا العام، وهذا ما يؤكد تقرير مركز الأبحاث في البنك المركزي، ليصل إلى ٨٠٪ من حجم الناتج العام، بدلاً من ٦٠٪ في نهاية العام الماضي. وكان تقرير لمنظمة التعاون والتنمية للدول المتطورة OECD قد توقع أن يقفز الدين الإسرائيلي العام إلى ١٠٠٪ من حجم الناتج العام، وهذا ما رفضته المؤسسات المالية الإسرائيلية.

وبرأي سترافتشينسكي، فإن ما يساعد إسرائيل في لا تقفز عن نسبة ٨٠٪ للدين العام، هو أنها دخلت الأزمة بنسبة جيدة، تطلبها المؤسسات المالية العالمية. ويشار هنا إلى أن آخر مرة شهدت فيها إسرائيل نسبة دين عام ٨٠٪ كانت في منتصف العقد الأول من سنوات الألفين، ثم تم وضع مخطط اقتصادي لخفض الدين إلى مستوى ٦٠٪، ولكن هذا استغرق ١١ إلى ١٢ عاماً، حتى هبط الدين إلى محيط ٦٠٪، أي في نهاية العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ما يعني أن إسرائيل ستحتاج إلى سنوات ليست قليلة، حتى تخفض الدين إلى نسبة ٦٠٪.

وما سيساهم في رفع الدين العام، هو تراجع المداخيل بشكل حاد في خزينة الضرائب، مقابل الصرف الحكومي الزائد، لمواجهة الأزمة، وهي ميزانيات الدعم للجمهور والقطاع الاقتصادي، وحسب كل التوقعات فإن العجز في الموازنة العامة للعام الجاري سيتجاوز نسبة ١٣٪ من حجم الناتج العام، وقد انضم بنك إسرائيل المركزي لهذه التقديرات، التي وضعتها وزارة المالية قبل أقل من أسبوعين.

الخسائر والبطالة أعلى

ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتسن، في تحليل له في صحيفة «ذي ماركر»، إن الخسائر المالية للإغلاق التي يطرحها بنك إسرائيل وهي الأعلى، ٩ مليارات شيكل أسبوعياً (٢,٣٣ مليار دولار)، أو التي تطرحها وزارة المالية ما بين ٦ مليارات إلى ٧ مليارات، لا تشمل الخسائر في القطاع الاقتصادي الخاص، وبشكل خاص في فترة

قالت تقديرات جديدة صادرة عن مركز الأبحاث في بنك إسرائيل المركزي، في نهاية الأسبوع الماضي، إن الاقتصاد الإسرائيلي لن يدخل إلى مسار التعافي قبل نهايات العام المقبل ٢٠٢١، وهذا على ضوء استفحال انتشار فيروس كورونا. إذ إن الوبائية الحالية في إسرائيل تعد من الأسوأ عالمياً بعدد المصابين، من حيث عدد السكان. وبالرغم من ذلك فإن التقديرات ما تزال مختلفة بين ما يقوله البنك المركزي، الذي يقدر بأن كلغة كل أسبوع إغلاق تصل إلى ٩ مليارات شيكل (٢,٦٣ مليار دولار)، وبين تقديرات وزارة المالية التي تقول إن الخسائر هي ٦٦٪ مما يطرحه البنك المركزي، ولكن كل المؤسسات المالية متفقة على أن البطالة ستقفز مع نهاية العام إلى ١٣,٥٪.

وتأتي تقديرات البنك المركزي، في الوقت الذي بلغ فيه عدد الحالات النشطة، في نهاية الأسبوع الماضي، ما يتجاوز ٧١ ألف مريض. ويعم القلق في المؤسسة الإسرائيلية من حالة تفشي المرض في هذه الأيام، التي تشهد عيد الغرش اليهودي، إذ يصير المتدينون المتمزتون، الحريديم، على إقامة شعائرهم ميشيل والاجتماعية الجماهيرية، رغم أن نسبتهم من بين المرضى، وفق آخر الإحصائيات، ٣٤٪ من إجمالي المرضى الحاليين، في حين أن نسبتهم من بين السكان حوالي ١٣,٥٪. ويليهم العرب الذين حسب التقديرات نسبتهم من بين المرضى في حدود ٢٢٪. في حين أن نسبتهم من بين السكان ١٨٪ من دون القدس الشرقية وهضبة الجولان.

تقديرات بنك إسرائيل المركزي

وحسب تقديرات مركز الأبحاث في بنك إسرائيل المركزي، كما ذكر سابقاً، فإن كل أسبوع إغلاق سيكلف الاقتصاد ما يعادل ٢,٦٣ مليار دولار، وكلما استمر الإغلاق وطال، فإن الخسائر ستعظم، وفق ما قاله مدير مركز الأبحاث في البنك المركزي، البروفيسور ميشيل سترافتشينسكي، في مقابلة مع صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية. وحسب قسم الأبحاث فإن الإغلاق الحالي أدى إلى تعطيل ٣٢٪ من القطاع الاقتصادي والمؤسساتي، مقابل ٢٤٪ في فترة الإغلاق الأول في الربيع الماضي، من منتصف آذار وحتى منتصف أيار. ويقول سترافتشينسكي إن هناك قطاعات تعطلت بنسبة أكبر بكثير، مثل القطاع السياحي الذي تعطل بنسبة ٨٠٪، وقطاع المواصلات على أشكالها، بما فيها الجوية، الذي تعطل بنسبة ٥٠٪. وتبع ذلك تراجع كبير في الإنتاج، بما في ذلك القطاع الاستهلاكي الأساسي.

ويقول سترافتشينسكي إنه في الإغلاق الثاني كان من السهل على الحكومة والمؤسسات الرسمية التعامل معه، مقارنة مع الإغلاق الأول الذي كان بمثابة تجربة أولى من نوعها في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي. وطرحت الحكومة برامج دعم عديدة ومتنوعة، في حال قدم بنك إسرائيل دعماً بالفائدة البنكية لتكون ٠,١٪. ليكون باستطاعة البنوك التجارية تقديم قروض بشروط فائدة أقل للمصالح الاقتصادية الصغيرة والصغيرة جداً، والأخيرة تعني مصالح مهنية لمستقلين، يعمل فيها صاحبها، وحتى عاملين إلى خمسة عاملين. والهدف هو أن تساعد الشركات المسهلة المصالح الاقتصادية على البقاء وعلى أن تواصل نشاطها بعد الإغلاق.

وقال سترافتشينسكي إنه لا توجد تقديرات جديدة لدى البنك المركزي حول عدد المصالح الاقتصادية التي ستغلق أبوابها كلياً هذا العام. ويشار هنا إلى أن تقديرات مكتب الإحصاء الحكومي، التي صدرت في منتصف العام الجاري، تحدثت عن إغلاق أكثر من ٧٠ ألف مصلحة اقتصادية كلياً، مقابل فتح ٤٠ ألف مصلحة جديدة، ما يعني تراجع أعداد المصالح الاقتصادية في إسرائيل هذا العام بنحو ٣٠ ألف مصلحة، برغم أنها سنوياً ترتفع بمعدل ١٠ آلاف مصلحة.

«وباء كورونا» ذريعة صحية لمآرب سياسية وشخصية وسط مسّ صارخ بحقوق وحرّيات أساسية!

كتب سليم سلامة:



تنتيهاهو في مواجهة تظاهرات متصاعدة.

(إبنا)

دون الاضطرار إلى الانتظار حتى بدء عمل الكنيست وتشكيل لجانته. ولهذا، جرى فرض جميع القيود التي فرضت على حرية الحركة والتنقل آنذاك، إضافة إلى توكيل جهاز «الشاباك»، برصد ومراقبة المواطنين من خلال هواتفهم النقالة، بواسطة «أنظمة الطوارئ» أولاً، ثم جرى تشريعها في الكنيست بصورة رسمية لاحقاً، بعد بدء الكنيست مزاولته مهامه.

وقد حذرت جهات قضائية وسياسية في إسرائيل، من بينها «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في ورقة موقف» خاصة أصدرها حول الموضوع، من أن هذه التقييدات الجديدة التي شرعها الكنيست وأقرتها الحكومة، لا تمسّ ببعض حقوق الفرد وحرّياته الشخصية الأساسية، وعلى رأسها الحق في التظاهر والاحتجاج كجزء من حرية التعبير عن الرأي، ولا تفرض عليها تقييدات فحسب، بل تمنعها وتلغيها تماماً ولو لفترة مؤقتة، وعليه فهي تمسّ جوهر الطابع الديمقراطي في إسرائيل وتشكل خطراً جدياً عليه. أما «الحركة» من أجل جودة الحكم، في إسرائيل فقد أعلنت أنها تقدمت بالتماس إلى المحكمة العليا للتعليق على شرعية التعديل القانوني الأخير، ثم في شرعية الأنظمة التي وضعت استناداً إليه. وأوضحت الحركة أن لا علاقة للقانون بالأزمة الصحية «خاصة وأن التظاهر من داخل المركبات أيضاً ممنوع»، معتبرة أن القانون «يعمّن في تقييد الديمقراطية».

وحيث توجهت مجموعة «محسن الديمقراطية»، وهي إحدى المجموعات التي تشارك في تنظيم المظاهرات الاحتجاجية ضد تنتيهاهو، إلى مكتب المستشار القانوني للحكومة للمطالبة بإلغاء هذه التشريعات والقرارات وما تمخض عنها من تقييدات، بادعاء أن تنتيهاهو موجود في حالة تناقض مصالح في هذا السياق، ردت نائبة المستشار القانوني، دينا زيلبر، بالقول إنه «لا مانع من اتخاذ تنتيهاهو قرارات تقييد المظاهرات خلال فترة كورونا، رغم وضعه القانوني (كونه متها في محاكمة جنائية) ورغم حقيقة أن المظاهرات موجهة ضده وضد حكومته».

وخلصت القول إن تنتيهاهو الشخص لا يربأ عن استخدام أية وسيلة أو عن اتخاذ أية خطوة، ولو كانت غير ديمقراطية ومعادية لكل الحقوق والحرّيات الديمقراطية، من أجل ضمان بقائه في منصبه السياسي ومن أجل التملص من حكم العدالة القانونية، حتى لو استعدى منه هذا جعل الدولة باكملها، وجميع مواطنيها ومؤسساتها، بمثابة رهينة لتحقيق مآربه الشخصية.

هو عدم إثارة غضب الشركاء الائتلافيين من الحريديم (يهودوت هتورا وشاس) والاحتفاظ بدعمهم لحكومته الحالية، ثم لترشيحه لتشكيل حكومة قادمة بعد الانتخابات المحتملة قريباً، وخصوصاً حيال الخلافات المستمرة والمتفاقمة بينه (تنتيهاهو والليكود) وبين شريكه الائتلافي الأساسي، «أرزق أبيض».

ففي معرض المداولات التي أجازها «كابينيت كورونا» لمناقشة الإجراءات الجديدة، طالب تنتيهاهو بحظر الابتعاد عن المنزل لمسافة تزيد عن ٢٠٠ متر كحد أقصى، ما يعني إلغاء أي احتمال لتنظيم أية مظاهرة ولو بمشاركة عدد قليل جداً من الأشخاص. وحيال معارضة ممثلي «أرزق أبيض»، تم التوصل إلى «تسوية» تحديد مسافة الابتعاد عن المنزل بكيلومتر واحد، ما يعني الإبقاء على إمكانية تنظيم مظاهرات متفرقة بمشاركة ٢٠ شخصاً فقط في كل واحدة، مع الحفاظ على مسافة مترين بين المتظاهر والأخر؛ ناهيك عن إلغاء إمكانية تنظيم مظاهرات جماهيرية حاشدة أمام مقر إقامة رئيس الحكومة في شارع «بلفور» في مدينة القدس، كذلك المظاهرات التي شهدتها الأسابيع الأخيرة.

قبل ذلك، أرغم تنتيهاهو «كابينيت كورونا» على تبني موقفه الداعي إلى فرض الإغلاق التام والشامل في البلاد، ثم تمديدته لفترة أخرى (حتى ١٤ تشرين الأول)، ورغم معارضة «منسق مكافحة وباء كورونا» الخاص، البروفسور روني غاموز، وجميع المسؤولين والموظفين المهنيين لمثل هذا الإغلاق الشامل ولمثل هذه الفترة. بل لم يجد تنتيهاهو أي حرج في الإعلان أن «العودة إلى الحياة الطبيعية ستستغرق حتى سنة كاملة وأن استراتيجية الخروج من وضع الإغلاق الشامل ستكون هذه المرة بوتيرة أبطأ بكثير».

وأكثر من ذلك أيضاً، فحين رأى تنتيهاهو أن سن القانون يواجه مصاعب ائتلافية قد تحول دونها، طلب منع المظاهرات بواسطة أنظمة طوارئ خاصة تقوم الحكومة بوضعها من دون تشريع قانوني في الكنيست ومن دون مصادقة الكنيست عليها حتى، لكنه عاد وتراجع عن طلبه هذا حين أيقن أن الأمر متعذر من الناحية السياسية، لرفض «أرزق أبيض» الموافقة عليه بأي حال من الأحوال، ومن الناحية القانونية، لتأكيد المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، أن الأمر غير قانوني ولا يمكن أن يحظى بمباركة المحكمة العليا.

صحيح أن الحكومة استخدمت «أنظمة الطوارئ» الانتدابية في بدايات انتشار وباء كورونا، إلا أن ذلك كان في حينه في أوضاع مغايرة تماماً، إذ لم يكن الكنيست قد بدأ بمزاولة مهامه التشريعية والرقابية ولم تكن قد تشكلت لجانته المختلفة بعد، الأمر الذي أجاز لجوء الحكومة إلى استخدام «أنظمة الطوارئ» من

أكثر من بضع مئات الأمتار)، تقييدات على الحق في العمل (إغلاق أماكن العمل المختلفة)، تقييدات على الحق في التعلم (إغلاق المدارس والجامعات) وغيرها. غير أن القانون والأنظمة التي وضعت استناداً إليه تجنبت، حتى الآن، فرض تقييدات على حرية العبادة الدينية وعلى الحق في الاحتجاج والتظاهر. وبينما جاءت التشريعات والقرارات الأخيرة، من الأسبوع الماضي، لفرض تقييدات على الحق في الاحتجاج والتظاهر، بقيت حرية العبادة الدينية مضمونة ودون أية تقييدات، وهو ما يثير تساؤلات عديدة وشكوكاً عميقة حول السبب في مواصلة استثناء حرية العبادة الدينية، رغم المعطيات الرسمية التي تؤكد انتشار فيروس كورونا بمعدلات مرتفعة جداً بين المتدينين الحريديم الذين يواصلون تادية طقوسهم الدينية المختلفة، كما يواصلون الدراسة في مدارسهم الدينية الخاصة (بيشيفوت)، وسط خرق جميع التعليمات الخاصة بمحاربة جائحة كورونا، وفي مقدمتها وضع الكمامات والتباعد.

الذريعة صحية؛ الغايات سياسية - حزبية - شخصية
أصبح من الجلي لكل ذي عقل يربد أن يفكر ولكل ذي عينين يريد أن يرى القرارات الرسمية، التشريعية والسياسية، التي تتخذ في إسرائيل في ظل «حالة الطوارئ» وتحت عنوان جائحة كورونا وبحجتها، وخصوصاً في الفترة الأخيرة، هي قرارات أقل ما يقال فيها إن لا علاقة لها، البتة تقريباً، بفيروس كورونا وبوائه وبالمعطيات الحقيقية حوله؛ وإنما هي قرارات تتذرع بوباء كورونا، تتغذى بحالة الطوارئ الناجمة عنه وتستغلها لتحقيق مآرب سياسية - حزبية وشخصية تتمثل، أساساً، في رغبة تنتيهاهو الجامحة وإصراره الهوسي على البقاء في منصب رئيس الحكومة لأطول فترة زمنية ممكنة، سواء في هذه الحكومة أو في أخرى قادمة؛ التخلّص من عبء المظاهرات الاحتجاجية المطالبة باستقالته والحيولة دون تحولها إلى حراك شعبي عارم يرغمه على الاستقالة؛ ثم المماطلة والتسويف لمواصلة تأجيل بدء محاكمته الجنائية قدر المستطاع؛ أو ربما إلغاء المحاكمة كلياً في ظروف معينة.

ثمة الكثير من المؤشرات والدلائل التي تقود إلى هذا الاستنتاج، ليس أقلها ولا أهمها ما ذكرناه أعلاه عن استثناء «حرية العبادة» من بين جميع الحقوق والحرّيات الأساسية التي جرى تقييدها، محاصرتها والمس بها، حد تعليق/ إلغاء بعضها تعليقاً/ إلغاء تاماً، على الرغم من واقع الفلتان الصحي والتنفسي الواسع جداً للوباء بين اليهود الحريديم، وهو قرار يدل، بما لا يرقى إليه أي شك، أن هدف تنتيهاهو منه

الشخصية، الحق في الحفاظ على السرية الطبية وغيرها. فقد شملت الأنظمة الجديدة حظر التظاهر على مسافة تبعد أكثر من كيلومتر واحد، حداً أقصى، عن منزل الشخص المتظاهر، إضافة إلى حظر التظاهر في مجموعات يزيد عدد المشاركين في كل واحدة منها عن ٢٠ شخصاً، كحد أقصى، وشريطة أن يحافظوا على مسافة مترين على الأقل بين متظاهر وآخر. ويسري مفعول هذه التقييدات على حرية التظاهر لمدة أسبوع واحد، تستطيع الحكومة تمديدتها، بينما تقرر تمديد فترة الإغلاق الشامل لأسبوعين آخرين حتى يوم ١٤ تشرين الأول الحالي «على الأقل»! كما تقرر، أيضاً، توسيع صلاحيات رجال الشرطة خلال فترة الإغلاق الشامل بحيث يستطيع هؤلاء استخدام القوة لمنع شخص من مغادرة بلدته، كما يستطيع رجال الشرطة - بموجب القوانين الجديد - استصدار القوّة ضد مواطن ما لإرغامه على تقديم عرض مستندات خاصة به تسري عليها حصانة «السرية الطبية».

إلى جانب مصادقة الكنيست على تعديل «قانون صلاحيات كورونا»، كما أسلفنا، بدأ أيضاً سريان مفعول الإعلان عن «حالة طوارئ خاصة» في إسرائيل، والذي يتعين على الحكومة إعادة إقراره/ تمديد من جديد، كل أسبوع، لمدة ثلاثة أسابيع متتالية، يتعين عليها بعدها اتخاذ قرار جديد بشأن إعلان «حالة الطوارئ» لفترة أخرى، تحددها في وقتها، على أن يجري عرض الإعلان الجديد على لجنة القانون، الدستور والقضاء البرلمانية للمصادقة عليه، قبل بدء سريان مفعوله. ويعني هذا، بكلمات أخرى، أن بإمكان الحكومة تمديد «حالة الطوارئ» كل أسبوع من جديد ولمدة ثلاثة أسابيع، يستطيع الكنيست في نهايتها المصادقة على تمديد «حالة الطوارئ الخاصة» وتمكين الحكومة من وضع أنظمة جديدة تحظر المظاهرات، أو تقيدها، لفترة أقصاها ١٤ يوماً كل مرة، طالما بقيت «حالة الطوارئ الخاصة» معلنة وسارية المفعول وطالما بقي الإغلاق التام والشامل قائماً.

للتوضيح، ينبغي القول إن القرارات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، بناء على التعديل القانوني - هي مدمك إضافي آخر في «قانون كورونا» (المعروف باسم «قانون كورونا الكبير»، اختصاراً لاسمه القانوني الأصلي: «قانون صلاحيات خاصة لمواجهة فيروس كورونا المستجد - أمر ساعة، لسنة ٢٠٢٠) الذي سنه الكنيست يوم ٢٣ تموز الأخير ويطلق يد الحكومة في فرض قيود وتقييدات بعيدة الأثر على المواطنين وحياتهم العامة، بكل مركباتها ومجالاتها؛ تقييدات على حرية الحركة والتنقل (حظر الابتعاد عن المنزل

تثير القرارات التشريعية والسياسية الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، بناء على التعديل القانوني الذي أقره الكنيست بأغلبية أصوات الائتلاف الحكومي، تنفيذاً لطلب الحكومة ورجبتها، جملة من الأسئلة والمعضلات الجوهرية التي تمس صميم كيان الدولة الإسرائيلية، لما تنطوي عليه من آثار وانعكاسات جوهرية وخطيرة على المستويين المتوسط والبعيد بصورة خاصة. ففي موازاة الجانب الاقتصادي وما فيه من غموض وأسئلة تحيط بمستقبل الاقتصاد الإسرائيلي، بكل فروعه وقطاعاته، جراء هذا الإغلاق الشامل المستمر، تشهد دولة إسرائيل هذه الأيام إحدى أعمق وأخطر أزمت الثقة التي عصفت بالدولة منذ إنشائها - إن لم تكن الأعمق والأخطر على الإطلاق - على صعيد الثقة بين المواطنين وقياداتهم السياسية، بل منظوماتهم السياسية. ذلك أن القرارات المذكورة تضع قطاعات واسعة من المواطنين في مواجهة معضلة أساسية وجوهرية تتمثل في السؤال التالي: لِمَ الأولوية - أهي للقيم والمبادئ والحقوق الديمقراطية أم لواجب الامتثال والإذعان للقرارات وما تلميه من تعليمات؟ لكن ثمة معضلات أخرى لا تقل أهمية تثيرها هذه القرارات تمس مستقبل الديمقراطية المدعاة في إسرائيل في عدد من المركبات والمستويات: حقوق الإنسان؛ مكانة الكنيست، بوصفها السلطة التشريعية، والأذرع المؤسساتية المخولة صلاحيات إنفاذ القوانين (المستشار القانوني، النيابة العامة، الشرطة وغيرها)؛ ثقة الجمهور العام بمؤسسات نظامه السياسية، بحكومته وبرلمانه، وبالأشخاص الذين يقودون هذه المؤسسات؛ مبدأ المساواة أمام القانون من خلال ما سيتطور على صعيد محاكمة تنتيهاهو ولائحة الاتهام الجنائية الخطيرة التي قدمت بحقه؛ علاوة على السؤال الذي يتعلق بالوضع الآني، الفوري، بشأن مستقبل الائتلاف الحكومي بتركيبته السياسية - الحزبية الحالية برسم الخلافات المستمرة والمتفاقمة بين جناحيه المركزيين، «الليكود» و«أرزق أبيض» (كحول لفان)، ثم الجدول الزمني المحتمل لإجراء انتخابات برلمانية عامة في إسرائيل مرة أخرى، لانتخاب الكنيست الـ ٢٤، بعد الانتخابات التي جرت في ١٦ آذار الأخير لانتخاب الكنيست الـ ٢٣.

ولكن كان رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، قد استغل الموجة الأولى من وباء كورونا، في آذار - نيسان الماضيين، لتسريع تشكيل ائتلاف وحكومة جديدين برئاسته هو، رغم عدم فوزه بالأغلبية البرلمانية التي تتيح له ذلك، فما هو يستغل الموجة الثانية من هذه الجائحة الآن لمحاصلة، بل منع، أية أنشطة احتجاجية ضده وللطالب باستقالته، من جهة، ولتأجيل موعد بدء جلسات النظر في لائحة الاتهام الجنائية ضده.

غير أن المشكلة الأبرز في مثل هذه الحالات، التي تقرر فيها الحكومة اللجوء لاستخدام هذه الإجراءات الشديدة القسوة التي تمنحها قوة وسلطات استثنائية واسعة جداً، وخطيرة جداً، هي أنه من الممكن تعوّد لها، بسرعة وسهولة فائقتين ومن دون قصد أو انتباه (كما حصل من قبل بالفعل - عند تكليف جهاز «الشاباك» برصد المواطنين، مراقبتهم وتعقبهم من خلال أجهزة التلغون المحمولة، مثلاً)، حتى يصبح من الصعب جداً، حد المستحيل، إعادة عزلتها إلى الوراء والعودة إلى ما كان قبلها، لا سيما إذا ترتب عليها تجاوز لخطوط حمراء، فيغدو الاستثناء قاعدة وروتينا. وهذا، بالتحديد، ما دفع بإحدى المجموعات التي تنظم المظاهرات الاحتجاجية ضد تنتيهاهو إلى القول إن «الصهيونية (متجسدة في دولة إسرائيل) تحتضر وتلفظ أنفاسها الأخيرة في قاعات الكنيست والحكومة. إنها اللحظة التي ينبغي فيها على كل مواطن أن ينظر إلى نفسه وأن يقرر: هل يراوم الدكتاتورية التي تتشكل هنا أم يطرُق رأسه أمامها وفي وجهها، إلى الأبد على الأرجح!»

تقييد إلى حد إلغاء حقوق وحرّيات أساسية
وكانت الحكومة الإسرائيلية قد صادقت، يوم الخميس الأخير (١ تشرين الأول) على سلسلة من الأنظمة الجديدة، استناداً إلى التعديل الخاص الذي أقره الكنيست ليلة الأربعاء (٣٠ أيلول) للقانون المسمى «قانون صلاحيات كورونا»، وهو «قانون طوارئ» كان الكنيست قد سنّه في بدايات أزمة جائحة كورونا. وقد نص التعديل القانوني (الذي أقره الكنيست بأغلبية ٤٦ عضواً مقابل معارضة ٣٨ عضواً، بينهم اثنان من حزب «أرزق أبيض» الشريك الأساس في الائتلاف الحكومي، بينما تغيب كثيرون آخرون من أعضاء الكنيست من الائتلاف عن التصويت)، ثم الأنظمة الجديدة التي وضعتها الحكومة بناء عليه، على تقييد، حدّ الإلغاء التام - عدد من الحقوق والحرّيات الأساسية والمس بها بصورة حادة، في مركزها؛ الحق في التظاهر، كجزء من حرية التعبير عن الرأي، حرية الحركة والتنقل، الحق في الخصوصية

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

هبة البراق ١٩٢٩
سنة الصدع بين اليهود والعرب

ترجمة: سليم سلامة





التطبيع مع دول عربية جديدة: حسابات إسرائيلية متضاربة.

تضارب التقديرات الإسرائيلية بشأن مستقبل التعاون الاقتصادي مع الإمارات العربية المتحدة!

المنتزه - خاص:

تواصل جهات إسرائيلية عديدة الانشغال بمستقبل التعاون الاقتصادي مع دولة الإمارات العربية المتحدة، بعد اتفاقية التطبيع التي تم التوقيع عليها في واشنطن، يوم ١٥ أيلول الماضي. ولكن التقديرات بدأت تتضارب بشأن حجم هذا التعاون، بين من يذهب بعيداً في حماسته، مثل رئيس جامعة حيفا رون روبين، الذي يعتقد أن الاستثمارات الإماراتية قد تغير وجه الاقتصاد الإسرائيلي، وبين الخبير الاقتصادي البروفيسور ميخائيل هومفريس، الذي يقول إن الاتفاقية ستتمخض عن اتفاقيات تجارية عينية، ولكن ليس بمستوى إحداث ثورة اقتصادية في البلدين.

استثمارات الإمارات قد قلب الاقتصاد الإسرائيلي!
البروفيسور رون روبين، رئيس جامعة حيفا، أمضى ثماني سنوات في الإمارات العربية المتحدة، من العام ٢٠٠٧ وحتى العام ٢٠١٥، وعمل على إقامة فرع عالمي لجامعة نيويورك (NYU)، وفي ذات الوقت عمل على إقامة فرع آخر في مدينة شنغهاي الصينية. وقال إنه لم يخف هويته الإسرائيلية، وتلقى معاملة طبيعية، إلى جانب محادثات استطلاعية مع إماراتيين عن إسرائيل.

ويشرح روبين في مقابلة مطولة مع صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية الإسرائيلية، رؤيته لمستقبل العلاقات مع الإمارات، وبمنظرة تفاؤلية، يشير إلى أنه إذا ما وصلت الاستثمارات الإماراتية إلى الاقتصاد الإسرائيلي، فإن من شأن هذا أن يحدث تحولات في الاقتصاد الإسرائيلي.

ويذهب روبين في المقابلة إلى حد القول إن الإمارات لن تتخلى عن القضية الفلسطينية، وقد تلعب دور الوسيط بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وحتى وصف الدور بـ «المحكم»، وأنه في حال تغلغت الإمارات في الاقتصاد الإسرائيلي، فقد تستخدم هذا في الضغط على إسرائيل، ويرى روبين أن اتفاقية السلام مع إسرائيل «هي وسيلة للتنمية الاقتصادية لدولة الإمارات». ويقول إن العلاقات التجارية كانت موجودة منذ فترة طويلة. وما حدث الآن هو أن العلاقة طفت على السطح وستتكتف وتتمو. الأموال الكبيرة في أبو ظبي موجودة في هيئة تسمى «مبادلة للاستثمار»، وهي صندوق استثماري حكومي إماراتي متشعب الاهتمامات. ويستثمر الصندوق بشكل متطور حول العالم بمشاريع متنوعة. وقال، «أفترض أنه إذا دخل صندوق «مبادلة» إلى إسرائيل، فستكون هنا استثمارات استراتيجية». وحسب روبين لن يتم شراء شركات ناشئة عادية، كالتي عرفتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، خاصة في مجال الهايتك، بل ستشتري «مبادلة» مشاريع استراتيجية.

ولهذا حسب روبين، فإن دخول صندوق «مبادلة» للاقتصاد الإسرائيلي، سيكون بمثابة «تغيير لقواعد اللعبة، فهو صندوق يمكنه تغيير وجه الاقتصاد بمدى جدي، ولا يسع المرء إلا أن يأمل في أن الصندوق سيجد أرضية خصبة في إسرائيل لاستثماراته».

ويقدّر حجم صندوق الاستثمار «مبادلة» بنحو ٢٣٠ مليار دولار، وإلى جانب صناديق الاستثمار الأخرى في الإمارات، يرتفع المبلغ إلى ١,٣ تريليون

دولار. ويقول روبين «يخضع الصندوق لسيطرة عائلة محمد بن زايد الحاكم الفعلي. والمهمة الرئيسية في الإمارات واضحة: تنويع استثمارات الدولة والحفاظ على سلطة أبو ظبي حتى في عصر ما بعد النفط».

وبشأن الفرص المتاحة للإسرائيليين في أبو ظبي ودبي، يقول روبين في المقابلة ذاتها: «سأشير إلى قضية ليست بديهية. يشهد العالم أزمة مناخية نشدها بكامل قوتها في الوقت الحالي، في الولايات المتحدة (بسبب الحرائق في جميع أنحاء البلاد هناك)، لكننا نشدها أيضاً في منطقتنا. في غضون ٣٠ عاماً سترتفع درجات الحرارة إلى درجة يصعب معها العيش في هذا المكان في ظل الظروف الحالية. يمكن أن تصل درجات الحرارة في الامارات اليوم إلى ٤٥ درجة، وفي المستقبل ستتجاوز ٥٠ درجة. هناك بالفعل مشكلة خطيرة للغاية في الخليج العربي».

وتابع روبين «إن درجة حرارة المياه ترتفع إلى درجة أنها تغير البيئة البحرية بشكل كبير، مع تأثيرات قوية جداً على صيد الأسماك والقدرة على استدامة تربية الأحياء المائية، وهو أمر مهم في الإمارات. ونختبر هنا أمورا مماثلة، ففي الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ترتفع درجة حرارة المياه بطريقة لم نشعر بها بعد في المحيطات، ولهذا فصيما يتعلق بالقضايا البيئية المتعلقة بالمياه، هناك مجال للتعاون شبه الفوري».

ويضيف «أبو ظبي على شفا أزمة، وإسرائيل قريبة من أزمة شبيهة، سنكون في ذات الوضعية بعد بضع سنوات أخرى. نحن نعلم بالفعل أن كمية هطول الأمطار أخذت في الانخفاض، وهذا يعني أننا سنضطر إلى الاعتماد على الزراعة المائية بدلا من الأرض. هذه قضايا وجودية للجانبين ويجب تعزيز التعاون في هذا المجال مستقبلا».

وتحدث روبين عن إمكانيات التعاون الأكاديمي، بصفته رئيسا لجامعة حيفا، من ناحية، وأيضا كمن عمل في دبي على فتح فرع لجامعة نيويورك، السابق ذكرها من ناحية أخرى، وقال: «هناك ثلاث مؤسسات أكاديمية قوية جدا في الإمارات، إحداها جامعة نيويورك- أبو ظبي، وبالطبع أنا أتعاون معها؛ والثانية جامعة محمد بن زايد، التي بناها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وهي تشبه معهد

وايزمان الإسرائيلي؛ وهناك الجامعة الوطنية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، التي لا تقع عن قصد في أبو ظبي، بل في مدينة العين في إمارة أبو ظبي، المدينة التي تأتي منها عائلة آل نهيان، التي تسيطر على أبو ظبي».

ولمخ روبين إلى أن رؤساء جامعات إسرائيلية يجرون مفاوضات مع المؤسسات الأكاديمية في الإمارات، وقال: «إنني أعتقد أنني لست رئيس الجامعة الوحيد الذي يعمل على إقامة تعاون مع الإمارات، وأكثر من هذا لا أريد قول شيء كي لا أفشل أي مفاوضات. ولكن أعتقد أن هذه هي المؤسسات الأكاديمية الثلاث التي ستقام معها علاقات».

«لن تتخلى عن القضية الفلسطينية»

في المقابلة الصحافية إياها، وكما ذكر، يقول روبين إن دولة الإمارات لن تتخلى عن القضية الفلسطينية، وقال إن «الاستثمارات ستعزز أيضا من قدرتها على التأثير على المشهد السياسي هنا، وفي التطورات السياسية، خاصة تجاه الفلسطينيين». وأضاف «لا ينبغي أن يكون هناك سوء فهم: الإمارات لن تتجاوز القضية الفلسطينية، رغم أنه في الاتفاقية، يبدو ظاهريا أن لها دورا بسيطا في هذا الشأن. أنا مقتنع من دون أن أعرف تفاصيل الملاحق في الاتفاقية، أنها ستلعب دورا مهما في استمرار مفاوضات دولة إسرائيل مع السلطة الفلسطينية».

وحسب روبين، فإن «الاستثمارات ستكون استراتيجية، وعندما نصل إلى أزمة مع الفلسطينيين، عندها تريد الإمارات أن تقول كلمتها، فعلى عكس دول أخرى تهدد، مثل الأردن ومصر وتركيا، بإعادة السفير، فإن الإمارات ستكون تهديدا اقتصاديا».

تحجيم الحماسة

في المقابل، فإن الخبير الاقتصادي البروفيسور ميخائيل هومفريس، المحاضر في التسويق والإدارة الاقتصادية، يقترح في مقال له في صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، تخفيف الحماسة الزائدة، بشأن آفاق العلاقات الاقتصادية، والاستفادة الإسرائيلية من العلاقات الاقتصادية مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويقول هومفريس في مقاله إنه ظاهريا يبدو المزج بين ثقافة الاستثمارات الاقتصادية الإسرائيلية وموارد النفط الهائلة للإمارات، كما لو أن العلاقات الاقتصادية المتبادلة ستحلّق عاليا جدا، «ومع ذلك، فإنه في الفحص الدقيق للبيانات الاقتصادية، يظهر أن المنفعة المتبادلة للاتفاقية بين الجانبين ليست واضحة، والمثير للدهشة أن إسرائيل والإمارات دولتان متشابهتان في كثير من النواحي. السكان الإسرائيليون والإماراتيون متساوون تقريبا. الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات أعلى منه في إسرائيل، ولكن عند قياس الناتج المحلي الإجمالي للفرد فإن الصدارة لإسرائيل».

وتابع هومفريس أن «الإمارات رائدة في مجال الميزان التجاري، إذ تتجاوز صادراتها الواردات بكثير، مقارنة بالميزان التجاري السلبي لإسرائيل. لكن في تحليل لجوانب اقتصادية مختلفة، ينشأ انطباع بأن إسرائيل والإمارات متساويتان إلى حد ما في اقتصادهما. إلا أنه من المهم أن نلاحظ، على عكس الانطباع العام، أن الإمارات ليست عملاقا اقتصاديا لديه موارد لا نهاية لها وفرص هائلة ليقدّمها لإسرائيل».

وبحسب هومفريس، فإنه «كي تزدهر العلاقات الاقتصادية، نطرح هذه الأسئلة: ما الذي يتعين على إسرائيل أن تبيعه للإمارات، وما الذي يتعين على الإمارات أن تبيعه لإسرائيل؟ من جانبها، يجب على إسرائيل أن تدرس بعناية الجوانب الاقتصادية للاتفاقية من مختلف جوانبها، والفوائد الاقتصادية للاتفاقية مع شريكها الجديدة في الشرق الأوسط».

ويعدد هومفريس الفوائد الاقتصادية الإسرائيلية من العلاقات مع الإمارات، ويضع على رأس القائمة النفط، ويقول: «يعد الوصول إلى مصادر نفطية إضافية ميزة اقتصادية كبيرة لإسرائيل. ففي الوقت الحالي، يصل ٤٠٪ من النفط إلى إسرائيل عبر خط أنابيب باكو - تبيليسي- سيهان، الذي يربط بين أذربيجان وجورجيا وتركيا. ويأتي ما تبقى من النفط لإسرائيل من دول المكسيك والنرويج وأنغولا ومصر والأكراد وروسيا وكازاخستان. وقد يكون النفط القادم من الإمارات مصدرا أقرب وأكثر فائدة لإسرائيل من ناحية الكلفة».

وبعد النفط تأتي السياحة. ويقول هومفريس إن الإمارات توظف جهودا ضخمة في قطاع السياحة، والهدف هو تنويع اقتصادها، وتوليد مصادر دخل إضافية لا تعتمد على النفط. وحسب التقديرات، فإن إيرادات السياحة في الإمارات قد تصل في العام ٢٠٢٧ إلى حوالي ٨٥ مليار دولار. وبالنظر إلى أن الإسرائيليين يستمتعون بالعلقات في الخارج، فقد يكون السائحون الميزة الرئيسية التي تقدمها إسرائيل للإمارات. ويقول إنه من الصعب تصديق أن دولة مثل الإمارات سوف تجتازها أعداد كبيرة من السياح الإسرائيليين على المدى الطويل، لأن عامل الجذب الرئيسي لها هو صناعة النفط. في الوقت نفسه، حسب هومفريس، يمكن للإمارات أن تزود إسرائيل بعدد كبير من السياح الذين سيأتون لزيارة إسرائيل لأغراض تجارية ودينية. وهنا أيضا الميزة الكبرى هي لإسرائيل، وقد يزور السياح من الإمارات الأماكن المقدسة الإسلامية مرارا وتكرارا، حسب تعبيره.

وكانت تقارير إسرائيلية سابقة قد أشارت إلى أن الغالبية الساحقة من السياحة الإسرائيلية في الخارج تتركز في دول كلفة السياحة فيها أقل من السياحة في إسرائيل، مثل شرق أوروبا بما فيها اليونان، وأيضا تركيا، وكذلك صحراء سيناء والأردن، وأن النسبة الأقل هي التي تسافر إلى غرب أوروبا ودول أخرى في العالم، ولكن أيضا هناك ضمن رزم سياحية تنافس السياحة في إسرائيل. ولهذا فإن التوقعات بجرف سياحي من إسرائيل إلى الإمارات ليست مسألة مضمونة، فقد يكون هذا في البدايات، ولكن لاحقا سيكون تراجع، على ضوء كلفة السياحة العالية في الإمارات، بالنسبة لمستوى المعيشة العام في إسرائيل.

كذلك يرى هومفريس أن الاستثمار في البورصة الإسرائيلية من جانب المستثمرين الإماراتيين قد يؤدي إلى تقوية سوق الأسهم الإسرائيلية، ويشكل فرصة اقتصادية جديدة بالاهتمام للمستثمرين. وختم هومفريس: «في الواقع، إلى جانب الفرص الاقتصادية بعد الصفقة، التي تفتتح قنوات جديدة للتجارة والاستثمار للإسرائيليين والإماراتيين، من المهم أن نتذكر أن هذه مزايا عينية محددة، وهذه ليست اتفاقية يمكنها أن تحدث ثورة في اقتصاد أي من البلدين، وبالتأكيد ليس في اقتصاد الشرق الأوسط».

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

لمُعَايِنَةُ الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع ترجمة: علاء حليحل



الانتفاضة بعد ٢٠ عاماً بعيون محليين إسرائيلييين: إسرائيل تمضي يمينا.. وبذور انتفاضة جديدة!



(أغب)

التخطيط لها؛ إذ تعتبر أن الانتفاضة كانت ستحدث في وقتها، بتخطيط أو دون تخطيط. فالظروف كانت مهيأة، وجاء اقتحام شارون للمسجد الأقصى يُلطِّق موجة العنف. وبعد استعراضها تسلسل أبرز الأحداث المفصلية في الانتفاضة، تقدم الكاتبة أهم نتائجها من وجهة نظر اللواج جلعاد. وتتخلص هذه النتائج بمقدان قطاع كبير من الإسرائيلييين الثقة في استعداد الفلسطينيين للسلام، كما يغيب الشأن الفلسطيني عن الاهتمام الداخلي الإسرائيلي مع توقف العمليات واحباط الكثير منها. ولو نجح عشرة بالمئة من هذه العمليات لكان الوضع مختلفاً الآن، حسبما يقول جلعاد.

ومن الدروس الأخرى، حسب جلعاد، ضرورة عدم تجاهل أي تحذير استخباراتي أمني، وهذا يقتضي حالياً أن تسعى إسرائيل لإحياء التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، خاصة أن من يسعون لخلافة محمود عباس سيتنافسون على التشدد تجاه إسرائيل لكسب تأييد الشارع الفلسطيني، لا سيما أن حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي تقدمان طرحاً متنافساً، يقول إن نهج السلام أثبت فشله، والمقاومة هي البديل.

الدرس الأخير بالنسبة لجلعاد هو أن الموقف الأميركي الحالي لن يستمر إلى الأبد، فالتغيير وارد جداً في الولايات المتحدة، وعقيدة نتنياهو السماة «السلام مقابل السلام» لن تصمد طويلاً، فحتى الأخطار لا تزال متمسكة بأذعائها أن اتفاق السلام اشترط وقف الضم. لذلك يجب العودة للحديث مع الفلسطينيين وللتنسيق الأمني وعدم الاعتماد على القوة العسكرية في التعامل معهم.

الفلسطينيون لن يغفروا لإسرائيل

تتناول هديل عزام جلاجل في مقال في صحيفة «هآرتس» تزامن «يوم الغفران» مع مرور عشرين عاماً على الانتفاضة، وبعد استعراض تسلسل أحداثها ونتائجها الدامية تقول جلاجل: «عشرون عاماً مرت على انتفاضة الأقصى ولا يزال العنف والعنصرية تجاه الفلسطينيين في شقي الخط الأخطر مستمراً». وتشير إلى أن المشكلة الأساسية للفلسطينيين في إسرائيل تكمن في السياسات السلطوية التي تعاملهم كمجموعة إثنية بلا مكانة وحقوق، وتسن قوانين عنصرية كقانون القومية»، وتهدم بيوتهم، وفي الوقت ذاته ترفض توسيع مسطحات البلديات العربية، وتحرّض على العرب. وتضيف: «ربما وقعت أحداث الانتفاضة الثانية قبل عشرين عاماً، ولكن ماذا عن الواقع العنصري المستمر؟ ماذا عن الحياة نفسها؟ وتخلص إلى أن الفلسطينيين في إسرائيل ليسوا جزءاً من المجتمع الإسرائيلي الذي يحارب من أجل الحفاظ على صورة الدولة وطابعها: «فهذه ليست دولتنا، نحن شتم أم أبئتم فإن العيش في دولة لا ننتمي إليها بل وتحت تهديد متواصل من قبل أجهزةها فقط لأننا فلسطينيون، هو شعور لا يطاق». وتختتم بالقول: «بالحديث عن يوم الغفران، لن يغفر الشعب الفلسطيني لشارون ولا لمن سار على دربه لأنه سلبونا حق الوجود الأساس على أرضنا وفي وطننا الحبيب».

عمليات الطعن والدهس في الضفة والقدس العام ٢٠١٥. وفي قطاع غزة بالمقابل، يقود يحيى السنوار «حماس» من خلال سياسة براغماتية نسبياً. تضع التخفيف من الأزمة الإنسانية في قطاع غزة المحاصر على رأس أولوياته.

برغم ذلك يبقى هناك اتجاهان، فمقاومة إسرائيل لم تندثر من ناحية، ومن ناحية أخرى إمكانية وجود شركاء مستعدين لتفاهات هادئة مع إسرائيل في الضفة وغزة قائمة أيضاً، رغم أن احتمالات التوصل لاتفاق سلام نهائي منعدمة حالياً.

المبادرة والسيطرة على الأحداث

يرى يوآف ليبور في صحيفة «يسرائيل هيوم» أن أهم دروس الانتفاضة الفلسطينية هو قرار إسرائيل أن تتولى المبادرة وتسيطر بنفسها على مجريات الأحداث، وهذا كان عبر قرار أريئيل شارون اجتياح المناطق الفلسطينية عام ٢٠٠٢. ويشير ليبور إلى مفارقة في سلوك شارون، فهو أعاد سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية، لكنه انسحب من قطاع غزة، ففقد السيطرة عليه لصالح حركة «حماس» في النهاية.

بالمجمل يرى ليبور أن استراتيجية إسرائيل في الضفة أدت إلى وضع تقدمت فيه إسرائيل كثيراً في الأعوام العشرين الأخيرة، فيما تراجع وضع الفلسطينيين سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً. واستمرار هذا الوضع وعدم وجود أي أفق بالنسبة لهم، سيجعلهم يبحثون من جديد عن مخرج ما عن طريق العنف. لذلك، على إسرائيل أن تنفذ من جديد استراتيجية «المبادرة والسيطرة على الأحداث» وعدم الانجرار إليها، خاصة وأن المجتمع الإسرائيلي أثبت أنه مستعد لتقديم الثمن من أجل ذلك، لكنه بحاجة لقيادة تضع هدفاً وتسمى إليه، لا كما يحدث الآن في معركتها الفاشلة مع كورونا.

أجواء «كورونا».. تذكير برعب الانتفاضة

في صحيفة «يسرائيل هيوم» أيضاً تقارن ليلاخ شوفال بين الأجواء التي فرضتها الانتفاضة الثانية تفشي وباء كورونا. تقول شوفال في مقال بعنوان «رعب.. وتغيير وجهة نظر: موجة الإرهاب التي غيرت إسرائيل»، إن العمليات الفلسطينية قبل عشرين عاماً فرضت على الإسرائيليين حالة رعب جعلتهم يتجنبون المواصلات العامة والمراكز المكتظة ونوادى الترفيه.. والآن يعيش الإسرائيليون أجواء مشابهة، وأكثر سؤالاً مشترك في الحاليين هو: متى سينتهي هذا الوضع؟

وتقول الكاتبة عن رئيس قسم الأبحاث في الجيش مع اندلاع الانتفاضة اللواج (احتياط) عاموس جلعاد، أنه حذر رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك وقادة الجيش من أن ياسر عرفات يخطط لموجة عمليات ضد إسرائيل لكن دون أن يظهر كمسؤول عنها، لكن تحذيره لم يلق آذاناً صاغية إلا من قبل رئيس الأركان شاؤول موفاز الذي طلب من الجيش التاهب لذلك.

وتقدم هذه المحللة وجهة نظر تقرب بين من يقول إن الانتفاضة كانت حدثاً عفواً، وبين من يقول إنه تم

وساهمت هذه الرواية في فوز نتنياهو وبقائه في الحكم في السنوات العشر الأخيرة، مع تقديمه نفسه للإسرائيليين على أنه هو الذي وفر لهم أطول فترات الهدوء.

مع ذلك يتوقع هرثيل أنه حتى بدء الإجراءات الجنائية في محاكمة نتنياهو في مطلع العام المقبل، فإن الأمن الشخصي للإسرائيليين وأسرهم سيبقى الاعتبار الرئيس الذي يبني عليه الناخبون في إسرائيل اختيارهم، ومع الفشل في التوصل الى اتفاق سلام مع الفلسطينيين ستبقى حالة عدم الثقة قائمة بين الطرفين، إذ لا يزال شعور الخوف المتبادل على حاله رغم مرور ١٥ عاماً.

هناك نقطة ثانية يطرحها هرثيل مرتبطة بتأثير القادة وقراراتهم على مجريات الأحداث لاحقاً، ويشير إلى أن أريئيل شارون الذي تسبب باندلاع الانتفاضة، ومع توليه رئاسة الحكومة بعد ستة شهور من انطلاقتها، اتخذ سلسلة قرارات حاسمة باجتياح المدن والمخيمات الفلسطينية في عملية «الصور الوافي» في آذار ٢٠٠٢ وفرض الحصار على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وعزله في المقاطعة حتى وفاته، ثم إقامة الجدار الفاصل؛ وفي النهاية قرر شارون الانسحاب من قطاع غزة ضمن خطته للانفصال أحادي الجانب عن الفلسطينيين.

ويرى هرثيل أن شارون كان رجلاً ثابتاً على مواقفه ولم يتأثر بالضغط الجماهيري أو الضغط السياسي ومضى في تنفيذ خطته. وقد يكون الانفصال عن غزة تاريخياً، وبالرغم من تصاعد قوة «حماس» وسيطرتها على القطاع لاحقاً، لكن الانسحاب من القطاع قلص نقاط الاحتكاك بين إسرائيل والفلسطينيين بشكل كبير، ومن يدعي من اليمين أنه كان بالإمكان الحفاظ على مستوطنات كتلة «غوش قطيف» آمنة في قلب القطاع فإنه يتجاهل التطورات في القطاع قبل الانسحاب، كما يقول هرثيل.

النقطة الثالثة في نظر الكاتب أن الفلسطينيين باختيارهم تنفيذ عمليات ضد الجيش والمستوطنين والإسرائيليين (داخل الخط الأخضر) خلقوا بشكل استثنائي حالة من شبه الإجماع في إسرائيل من ناحية الإجراءات الصارمة التي يتوجب تنفيذها ضدهم. هذه الحالة إذا أضيف لها تولي محمود عباس الرئاسة الفلسطينية، وهو الشخصية التي ترفض العنف، ومع الصورة السلمية عالمياً للهجمات الانتحارية بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة ولاحقاً في مدن أوروبية، أدت إلى تراجع دم الجمهور الفلسطيني لمثل هذه العمليات، ورغم أن حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي لم تعلناً رسمياً تراجعهما عن تنفيذها، لكن هذه العمليات تراجعت بشكل كبير جداً منذ العام ٢٠٠٦.

أما وضع القضية الفلسطينية في العشرين عاماً الماضية فيرى هرثيل أنه يراوح مكانه، فبين إعلان إيهود باراك بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠ أنه لا يوجد شريك سلام فلسطيني، وبين توقيع نتنياهو اتفاقيات سلام مع الإمارات والبحرين، شهدت الضفة الغربية تعاوناً أمنياً في الأعوام الـ١٥ الأخيرة، حتى في الوقت الذي شنت فيه إسرائيل ثلاث حروب دامية على قطاع غزة، وكذلك في فترة

من يوميات الانتفاضة الثانية/ خان يونس، تشرين الأول ٢٠٠٠.

في نهاية التقرير يقارن ديختر بين الوضع الحالي في غزة وبين الوضع في الضفة قبل عشرين عاماً، ويقول «إن عملية مشابهة للدرع الوافي يجب أن تنفذ في غزة، فلا توجد أية فرصة سياسية لمنع ذلك».

«ميزان رعب».. لم يوقف جرافات الإدارة المدنية!

أما عميره هاس فتستعرض في «هآرتس» وضع الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي حالياً، بعد مرور عشرين عاماً على انطلاقة الانتفاضة، وتزى هاس في بداية تحليلها أن أبرز أسباب اندلاع الانتفاضة استغلال إسرائيل المفاوضات مع الفلسطينيين للمضي في مشروع المصادرة والاستيطان، وسط نفاق دولي لصالح إسرائيل. وتعتبر أن الانتفاضة الثانية لم تكن شعبية تماماً عند مقارنتها بالانتفاضة الأولى، لكنها رسخت فكرة الصمود الشعبي في مواجهة القمع الإسرائيلي الذي استهدف الفلسطينيين.

وعلى مستوى الدعاية، تشير هاس إلى أن إسرائيل نجحت عالمياً في تعزيز فكرة أن الحرب تدور بين جيئين، في ظل انخراط عناصر من الأجهزة الأمنية الفلسطينية في تنفيذ عمليات ضد المستوطنين وقوات الجيش. وتشير إلى أن حركة «حماس» انضمت متأخرة لفعاليات الانتفاضة، لكنها أثبتت فعالية أكبر من حركة «فتح» فيما يتعلق بعدد القتلى الإسرائيليين في الهجمات التي نفذتها، وعن جدوى العمليات الانتحارية تقول هاس إنها «خلقت ميزان رعب مع الإسرائيليين، لكنها لم توقف استمرار جرافات الإدارة المدنية» في تنفيذ عمليات المصادرة والتوسع الاستيطاني.

وتخلص هاس إلى أن النضال الفلسطيني مني بأربع هزائم، فالانتفاضة الأولى التي أمل الفلسطينيون أن تنتهي بإقامة دولة على حدود ١٩٦٧، لم تحقق ذلك، كما لم تكبح اتفاقية أوسلو شهوة إسرائيل للنهزم الأراضي الفلسطينية.

كذلك لم تؤدّ الدبلوماسية الفلسطينية إلى نتائج ملموسة على الأرض لصالح الفلسطينيين.

وأخيراً، لم تحقق المقاومة الشعبية والقانونية انتصاراً حاسماً ضد استيلاء إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، رغم تحقيق انتصارات صغيرة هنا وهناك.

وترى هاس أن هذا الوضع يعتبر انتصاراً شبه كامل لإسرائيل، فمصادرة الأراضي مستمرة، والضفة تتحول شيئاً فشيئاً إلى قطاع غزة جديد.

إسرائيل إلى اليمين.. والانسحاب من أراض فلسطينية يحولها لقواعد هجوم

أما عاموس هرثيل فيذهب إلى فحص تأثير الانتفاضة الثانية على المجتمع الإسرائيلي. يسرد هرثيل في صحيفة «هآرتس» هذه التأثيرات على شكل نقاط أبرزها أن الانتفاضة أعادت تشكيل الخارطة السياسية في إسرائيل لصالح اليمين؛ إذ خلقت فترة العمليات الكبيرة نتائج نفسية وسياسية عميقة في أوساط الجمهور الإسرائيلي. فقد رسخت هذه الفترة رواية أنه «في كل مرة تنسحب إسرائيل من مناطق بشكل أحادي الجانب أو بشكل متفق عليه، فإن هذه المناطق تصبح منطلقاً للعدو لتنفيذ هجمات جديدة».

كتب خلدون البرغوثي:

برزت الذكرى العشرون لانطلاق الانتفاضة الثانية بشكل ملحوظ في وسائل الإعلام العربية، وتناولت التحليلات هذه المناسبة من عدة زوايا، فتوقف المحلل العسكري عاموس هرثيل في مقال في صحيفة «هآرتس» عند أهم الملامح العامة بعد مرور عشرين وحصرها في جملة واحدة «الإسرائيليون هاس (هآرتس) أن من أبرز نتائج الانتفاضة الثانية أن «العمليات الانتحارية خلقت ميزان رعب مع الإسرائيليين، لكنها لم توقف جرافات الإدارة المدنية»، ويستعرض إيل ليفي في تقرير مطول في صحيفة «معاريڤ» تسلسل الأحداث من وجهة نظر ثلاثة من القادة الإسرائيليين الذين تولوا مناصب أمنية وعسكرية في فترة الانتفاضة الثانية وهم شاؤول موفاز وموشيه يعلون وآفي ديختر، ويتناول تباين مواقفهم من أسباب انطلاقة الانتفاضة، وهل كانت عفوية أم مخططة لها.

وتركز تحليلات أخرى على قدرة إسرائيل على قمع الانتفاضة من ناحية، فيما تذهب هديل عزام جلاجل في مقال في «هآرتس» إلى التزامن بين الذكرى العشرين للانتفاضة الفلسطينية، وبين «يوم الغفران اليهودي»، وتتناول الهوية الفلسطينية في الداخل، والتظاهرات ضد نتنياهو، وهل يمكن الغفران للاحتلال في «يوم الغفران»!

موفاز ويعلون وديختر.. الانتفاضة بين العفوية والتخطيط يستعرض إيل ليفي في صحيفة «معاريڤ» تباين وجهات نظر ثلاثة من القادة الأمنيين والعسكريين الإسرائيليين الذين كان لهم دور بارز في مواجهة الانتفاضة الثانية، حيال أسباب اندلاع الانتفاضة.

يرى شاؤول موفاز الذي كان رئيساً للأركان عندما اندلعت الانتفاضة، ووزيراً للدفاع عند انتهائها في عام ٢٠٠٥، أن الانتفاضة كانت حدثاً مخططاً له. ويشير موفاز إلى أحداث سابقة شكلت مؤشرات بالنسبة لشعبة لاستخبارات العسكرية في الجيش- «أمان» إلى إمكانية اندلاع انتفاضة فلسطينية لن تكون مشابهة للانتفاضة الحجارة الأولى العام ١٩٨٧، بل ستكون انتفاضة «رصاص وعبوات متفجرة». أبرز هذه الأحداث هي موجات استمرت ثلاثة أيام في ذكرى النكبة عام ٢٠٠٠ (أي قبل اندلاع الانتفاضة بستة شهور). ووقعت فيها اشتباكات مسلحة بمشاركة عناصر من تنظيم «فتح» ومن الأجهزة الأمنية الفلسطينية. هذا الحدث ومع فشل المفاوضات في «كامب ديفيد ٢٠٠٠ دفعا قادة الجيش للاستعداد للانتفاضة جديدة».

ويفتح موشيه يعلون الذي كان نائباً لموفاز في رئاسة الأركان في تلك الفترة، ما عا يطرحه قائده السابق بان الرئيس ياسر عرفات سعى للانتفاضة لكنه لم يصدر الأمر المباشر لانطلاقها، بل كان هناك تناغم ولغة مشتركة بينه وبين مروان البرغوثي الذي تولى قيادة التنظيم» ثقة عرفات بان البرغوثي هو الاقدر على تولي مهمة قيادة الانتفاضة.

قال يعلون عن تلك الأحداث: «نزلت للميدان في مفرقات الضفة الغربية، نشطاء التنظيم أطلقوا علينا النار، عرفنا أن هؤلاء ليسوا نشطاء حماس ولا الجهاد الإسلامي، عرفات اختار مروان البرغوثي رئيساً للتنظيم (تنظيم فتح) لأنه كان على قناعة أن مروان سيقوم بالمهمة».

ويرى يعلون أن اقتحام زعيم المعارضة آنذاك أريئيل شارون المسجد الأقصى ليس سبباً لانفجار الانتفاضة، بل كان ذريعة لذلك، فحينها كان ياسر عرفات يبحث عن الفرصة المناسبة ليشعل النار.

في المقابل، يختلف رئيس جهاز الأمن العام («الشاباك») في تلك الفترة آفي ديختر في الرأي مع موفاز ويعلون، ويرى ديختر أن اندلاع الانتفاضة الثانية لم يكن مخططاً، بل جاء نتيجة لاقتحام شارون للمسجد الأقصى يوم الخميس ٢٨ أيلول ٢٠٠٠.

يقول ديختر إنه كان هناك جدل بين جهاز «الشاباك» وبين شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش- «أمان» حول كون الانتفاضة مخططاً لها أم جاءت بشكل عفوي، وبقيت هناك عدة طروحات حتى عملية «الصور الوافي» التي اجتاحت فيها الجيش الإسرائيلي المدن الفلسطينية. فبعد اعتقال ٨٠٠٠ فلسطيني خلال الاجتياح - يقول ديختر - ساهمت التحقيقات معهم في بناء تصور حول الشبكة التي كانت تعتبر «برلمان الانتفاضة»، وأدت اعترافات هؤلاء إلى التوصل إلى النتيجة الحاسمة بالنسبة للشاباك، أن الانتفاضة لم تكن حدثاً مخططاً له.

ويتناول إيل ليفي في هذا التقرير أيضا الجهود الدولية لوقف الانتفاضة في بداياتها وتعرض كل من إسرائيل من جهة، وعرفات بشكل خاص من جهة أخرى، لضغوط للإعلان عن وقف أعمال العنف، لكن هذه الجهود من وجهة نظر ديختر فشلت مع انسحاب عرفات من مبادرة للتوصل لاتفاق في باريس في الرابع من تشرين الأول ٢٠٠٠ برعاية الرئيس الفرنسي الراحل جاك شيراك، وبحضور وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت وياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك. كما يشير ديختر إلى محاولة ثانية عقدت في شرم الشيخ بمصر بعد أسبوعين من لقاء باريس، بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون والمصري السابق حسني مبارك والأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان. ويقول ديختر إن فرص الاتفاق كانت معدومة، أيضا في هذه الفترة.

ويستعرض التقرير كافة التطورات التي مرت بها الانتفاضة وصولاً إلى انتهائها عام ٢٠٠٥.

١٠ خطايا لا تُغتفر: كبريات الكوارث البيئية التي سببتها حكومات إسرائيل المتعاقبة!



الطريق السريع ٦، اختناقات مرورية وتلوث.

كتب تسفير رينات ونير حسون:

تثير الإطالة المتعمدة على المشهد البيئي في إسرائيل، اليوم، التفكير بأن هناك خطايا لا يكفر عنها حتى يوم الغفران (العبري). من بينها تلويث الهواء والتربة والجداول والبحر؛ تصفية وتقطيع أوصل المساحات المفتوحة لصالح بناء البلدات والأحياء والطرق والتقاطعات الجديدة؛ الاختناقات المرورية الدائمة؛ ازدهار الصناعات البتروكيمياوية بالقرب من المدن؛ اقتصاد طاقة ملوث وعفا عليه الزمن؛ بحيرة الحولة المنقرضة والبحر الميت الذي يسير نحو مصيره؛ البناء على الساحل الذي يسد الشواطئ؛ الكائنات الحية الغازية التي تكتسح البلاد أكثر فأكثر.

طلبت «هآرتس» من عدد من الخبراء والمدافعين عن البيئة إبداء آرائهم لتحديد أخطر الأخطاء التي ارتكبت في تاريخ السياسة البيئية في إسرائيل. تلقينا العديد من الإجابات وصنفناها وفرزناها ضمن أبرز عشرة أعمال حماقة. حولنا تلبية الشروط التي وضعتها باربرا توخمان، مؤلفة كتاب «موكب الحماقة»، ووفقاً لتوخمان، لكي يتم تعريف السياسة على أنها حماقة، يجب عليها استيفاء ثلاثة شروط. الأول، «أن النتائج السلبية ستكون واضحة للعيان في الوقت الحقيقي». نحن سعيينا إلى تجنب الحكم والاستنتاج بأثر رجعي والحكم المتحيز على القرارات التي اتخذت في ظل ظروف مختلفة وفي ظل نظام قيم مختلف. أما الشرط الثاني فهو أنه كان أمام متخذي القرار مسار عمل بديل وقت اتخاذ القرار. والشرط الثالث، استمرار السياسة لفترة طويلة - وليس فشلاً قصير المدى لشخص واحد في فترة واحدة.

لا تستوفي كل الأخطاء والخطايا جميع الشروط الثلاثة، لكنها كلها أخطاء فادحة جعلت إسرائيل في العقد الثالث من الألفية مكاناً أسوأ بكثير للحيوانات والنباتات والأخصب.

تجفيف الحولة

كانت بحيرة الحولة ثروة طبيعية على المستوى الدولي، حيث كانت تغطي مساحة ٥٥٠٠٠ دونم - أي بما يعادل مساحة تل أبيب. إنها مزيج فريد من بحيرة ضحلة ومستنقعات متناثرة توفر مساحة معيشية لعدد وافر من الأنواع الحيوانية والنباتية، والتي كان بعضها موجوداً في البلاد فقط. إن تجفيفها هو بلا شك إحدى الخطوات التي تسببت في أكبر ضرر سببه البشر للطبيعة المحلية. كان الغرض من نشاط التجفيف، الذي تم إجراؤه في الخمسينيات كمشروع وطني للدولة الفتية، هو التمكن من العمل الزراعي للأرض. تم إسناد المهمة إلى الصندوق القومي اليهودي. وبالعودة إلى الوراء، تبين أن إسرائيل فقدت ثروة طبيعية ورحبت أرضاً زراعية ظهرت فيها العديد من مشاكل التلوث التي وصلت إلى بحيرة طبريا. وفقاً لشروط توخمان، لقد حذر البعض مسبقاً من الضرر الذي قد يحدث.

كان الإصلاح الجزئي لاحقاً هو إعادة غمر جزء من المنطقة وخلق بركة الحولة. وهي تجذب الكثير من أنواع الطيور، لكنها تظل عاجزة عن استعادة ما فقدناه. كانت النتيجة الإيجابية الوحيدة لتجفيف الحولة هي بزوغ حركة حماية الطبيعة، والتي تشكلت حول النضال ضد العملية. كما أدى نشاط التجفيف إلى إنشاء أول محمية طبيعية في إسرائيل. لكنها ما زالت حتى يومنا هذا بقايا صغيرة فقط بما لا يقارن مع ما كان موجوداً من قبل.

حماية المساحات المفتوحة

أدرك صناع القرار في إسرائيل وسلطات التخطيط، بحلول التسعينيات، تماماً أنهم يواجهون مشكلة حادة تتمثل في ندرة موارد الأراضي. تحدث المخطون عن الحاجة إلى منع إنشاء مستوطنات جديدة وحماية المساحات المفتوحة المتبقية قدر الإمكان. على هذه الخلفية، تم إعداد خطة رئيسية وطنية للتنمية سميت بما ٢١، حيث سمح بمنح بعض المناطق المفتوحة صفة محمية جزئياً من البناء. اشتهرت بشكل خاص سلسلة من القرارات التي اتخذتها إدارة أراضي إسرائيل، واطلق عليها اسم بونيف بسبب أرقامها (بالأساس القرارات ٧٢٧-٧٢٧). كما أفسح المخطط الهيكل الوطني المجال أخيراً لإنشاء وحدات سكنية على مستوى الأرض، على حساب المساحات المفتوحة. في الوقت نفسه، واصلت الدولة سياساتها في إقامة مستوطنات جديدة، خصوصاً في الجليل والنقب. والنتيجة التي ترتبت على ذلك هي أضرار واسعة النطاق في المناطق المفتوحة، مع تفتيت وفصل مناطق مفتوحة أخرى. الأضرار التي لحقت بالمناظر الطبيعية ومساحات العيشة للحيوانات والنباتات وسكان إسرائيل الذين يعيشون على مساحات مفتوحة للترفيه والنزاه، هي أضرار لا توفى. وفي الوقت نفسه، حدثت أضرار إضافية في شكل تكثيف الضواحي وتشجيع استخدام وسائل النقل الخاصة وتلويث الهواء وتلويث الضوء والحقاق أضرار بالمدن القديمة وغير ذلك. وكل هذا ترافق مع إهدار موارد ضخمة في بناء بنية تحتية مصممة لخدمة عدد قليل من السكان. في السنوات الأخيرة، استقر الاتجاه إلى دما مع نشر شبكة حماية واسعة النطاق. لكن ضغوط البناء لا تزال مستمرة، والنضال من أجل حماية المساحات المفتوحة في تراجع مستمر.

فصانعو القرار في لجان التخطيط يواصلون الموافقة على الخطط التي تفضل إلحاق الضرر بالمناطق المفتوحة على تكثيف التجمعات السكانية القائمة - بما في ذلك التلال القريبة من القدس والمساحات الرملية في السهل الساحلي. لقد كانت الخطيئة الأملية ولا تزال الرؤية

المشوهة لدى صانعي القرار، كأنه من الممكن في إسرائيل تكريس ثقافة الإسكان والبناء على مستوى الأرض، بمثل هذا النطاق الواسع.

البحر الميت

فوق كل الثروات الطبيعية التي حظيت بها البلاد، هك واحدة قريدة ومميزة: البحر الميت، أكثر البحار ملوحة والأدنى مستوى عن سطح البحر في العالم، المحاط بالمناظر الطبيعية الخلابة للصحراء. لكن إسرائيل وجارتها الأردن دمرتاً هذه الثروة. على مدى عقود، كان البحر الميت يجف بمعدل يزيد عن متر في كل عام. أمثالت شواطئه بعشرات الآلاف من الحفر (البالوعات). وأصبح الوصول إلى مياه البحر الطبيعي شبه مستحيل. في الوقت نفسه، اخفتت النظم البيئية الفريدة التي كانت ممتدة على طول الساحل وتغيرت مناظرها الطبيعية إلى الأبد. لا يوجد هناك قرار واحد تسبب في هذه الكارثة البيئية. فالمشكلة الرئيسية للبحر تتمثل في أنه يقع في قعر الاقتصاد المائي لملايين الأشخاص الذين يعيشون على المنقطة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى الحدود الشرقية للمملكة الأردنية. المياه التي كان من المفترض أن تصل إليها من خلال النظم الطبيعية، تُستخدم لأغراض الشرب والري. ولكن حتى في ظل هذا الوضع، كان يمكن عمل الكثير للحفاظ على البحر. على سبيل المثال، يرتبط حوالي ٢٠٪ من انخفاض مستوى مياه البحر الميت بالتجفيف المتعمد لإنتاج البوتاس والبروم. إن قرار الدولة بخصوص شركة الكيماويات العملاقة «كيل» وتسليمها منطقة شاسعة لا تسري فيها قوانين التخطيط والبيئة، ساهم بشكل حاسم في الكارثة التي تكشفت.

هناك مقترحات مخصصة لإصلاح الأضرار، مثل قناة البحار، والتي قد تظهر في قوائم الأخطاء المستقبلية التي ستُنشر بعد ٣٠ أو ٤٠ عاماً. فوفقاً لمعظم الخبراء اليوم، يجب أن يتم وقف أو على الأقل إبطاء معدل التجفيف عن طريق الإدارة الذكية لموارد المياه واستعادة النظام الطبيعي فيها. وبهذه الطريقة، يؤكدون، سنستفيد أيضاً من ترميم نهر الأردن.

شارع ٦

تم اتخاذ قرار تمهيد الطريق السريع ٦ (عبر إسرائيل) في أوائل التسعينيات. هناك خبراء في التخطيط والبيئة، حتى بين أولئك الذين شاركوا في هذا الاستطلاع، الذين يعتقدون أن هذا قرار كان ضرورياً لإنشاء نظام طرق فعال في إسرائيل. من ناحية أخرى، يعتقد العديد من الخبراء أن الطريق يحكم على الإسرائيليين بالعيش داخل سياراتهم الخاصة والاختناقات المرورية وتلوث الهواء والعيش في ضواحي على النمط الأميركي. وبحسب منتقدي المشروع، منع الشارع تكثيف المدن، وتطوير المواصلات بالسكك الحديدية، والمواصلات العامة بشكل عام. كما تسبب في تجزئة كبيرة للمناطق الطبيعية ذات الأهمية العالية في التلال المحيطة بمنطقة راس العين. بحلول الوقت الذي تم فيه شق الشارع، كان لدى صانعي القرار بالفعل معلومات كافية لهم أنه يتعين عليهم التحرك لفرض قيود على البناء على مستوى الأرض، وفي نفس الوقت إنشاء أنظمة للمواصلات الجماعية. إن البنية التحتية للنقل الخاص، كما يؤكد عدد لا حصر له من الدراسات في العالم، لا تليي حاجة قائمة، وإنما تولد بذاتها هذه الحاجة. وينطبق الشيء نفسه على الشارع السريع ٦؛ فلو تم استثمار نفس الموارد في البنية التحتية للسكك الحديدية عالية السرعة، كان سيتمتع الإسرائيليون الآن بسفر أسرع وأقل تلويثاً بين المحيط والمركز إلى جانب ذلك، كانت المدن ستطور بشكل صحي وتعتمد على النقل العام.

يمكن العثور على عزاء ضئيل في إجراءات التخطيط والتنفيذ الخاصة بإحداث تحسين حقيقي في معالجة التدايعات على المناظر الخلابة لمثل هذا النشاط الهندسي المكثف. في الواقع، يعتبر تنسيق الحدائق على طول الطريق السريع نجاحاً يُشار إليه.

مع ذلك، لم يشكل بناء شارع ٦ الفصل الأخير في هذا الموضوع، بعد استكماله، واصلت وزارتا المواصلات والمالية سياسة تعبيد الطرق وبناء تقاطعات للنقل الخاص، بما في ذلك طرق سريعة كبيرة في الجليل وتقاطعات ضخمة في حيفا. حالياً يتم شق شارع ١٦ عند مدخل القدس، والذي يحذر العديد من الخبراء من أنه لن يؤدي إلا إلى تفاقم الاختناقات المرورية وتلويث الهواء.

تلويث وإهمال الوديان

من يريد رؤية ما هو الإهمال البيئي يمكنه زيارة وديان وجداول البلاد الساحلية الـ ١٤. جميعها باستثناء واحد، وادي النحاسي، تم تجفيفها من مياهها الطبيعية وتلويثها بمياه الصرف الصحي. هذا الفشل البيئي، الذي لم يتم تصحيحه حتى الآن، هو نتيجة لسياسة أعطت أفضلية مفهومة ضمناً لاستخدام المياه الطبيعية من أجل التنمية والاستيطان، ولكنها لم تأخذ في الاعتبار على الإطلاق الثمن الذي ستدفعه الطبيعة والجمهور. حتى بعد تضاح أن إنشاء خطوط إمداد المياه داخل خط البروك - النقب وأن «هوفيل هارتسي» (مشروع المياه النظري) قد استنفد مصادر المياه الطبيعية، لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة. تطلب ذلك تخصيص المياه الطبيعية في حصة ثابتة والتحديث السريع لأنظمة معالجة مياه الصرف الصحي. ولكن لم يتم اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه إلا بشكل تدريجي، وما زالت النتائج غير مرضية فظلت معظم الجداول الإسرائيلية ملوثة أو هي في طور إعادة التأهيل الجزئي فقط. يمكن أن تكون البنية التحتية لمنشآت تحلية المياه بمثابة وسيلة لتصحيح الوضع، حيث تتيج مساحة أكبر للمناورة حيث يمكن ضخ المزيد من المياه المصادر الطبيعية إلى الجداول.

إنشاء «موديعين» وبناء الضواحي

إلى جانب تحويل المناطق الزراعية لصالح البناء، أخطأت الدولة في إنشاء مستوطنات في الضواحي ومدن جديدة على حساب المساحات المفتوحة. كان الضرر الأكبر هو بناء مدينة موديعين على حساب إحدى أهم المساحات المفتوحة وسط البلاد، في التسعينيات. موديعين، وكذلك جارتها شوهيم، تم بناؤها كمدن ضواحي متميزة على أساس سيارة خاصة وفصل استخدامات الأرض - أو بعبارة أخرى، «مدينة بيت»، والأسوأ من ذلك، أن إنشاء موديعين حل محل خيار تقوية المدن المجاورة وتوسيعها تدريجياً، مثل الرملة واللد. وهكذا، اختارت الحكومة التضحية بالمساحات المفتوحة لصالح مدينة جديدة، بدلاً من الاستثمار - ليس بمبلغ أكبر - في ترميم وتكثيف المدن القائمة. مثلما في حالات أخرى، تم دوس الموقف من البيئة في هذه الحالة لاعتبارات سياسية. كانت موديعين جزءاً من سلسلة من المستوطنات الجديدة على طول محور التلال شرقي السهل الساحلي، وهي مصممة لمنع تواصل محتمل بين البلدات العربية داخل وخارج الخط الأخضر. هكذا أقيمت سلسلة مستوطنات «النجوم» حتى منطقة أم الفحم - مرة أخرى تم إنشاء نظام بنية تحتية يشجع على استخدام المركبات الخاصة والاستغلال المهدر للأرض - كل ذلك على حساب المدن القديمة. حتى اليوم، هناك خطط لتوسيع موديعين، وتستمر المدينة في التهام المساحات المفتوحة التي أصبحت نادرة جداً في المنطقة الوسطى. في الوقت نفسه، واصلت الحكومة في السنوات الأخيرة

الترويج لخطط إنشاء عدة بلدات في منطقة عراق، وكذلك مدن مثل حريش ومتسبب في الجليل والمستوطنات في التدايعات على الغربية والمزارع الفردية والقرى الطلابية في النقب.

الطاقة

الأرقام لا تكذب: إسرائيل، وهي دولة مشمسمة ورائدة عالمياً في مجال تقنيات الطاقة الشمسية، تنتج أقل من ١٠٪ من طاقتها من مصادر متجددة وخضراء، هذا، مقارنة بعشرات في المائة مع بلدان غربية أخرى، غائمة المناخ أكثر بكثير. بالتأكيد لا ينبغي أن يكون الأمر على هذا النحو. بدأ في الخمسينيات تركيب سخانات المياه بالطاقة الشمسية على الأسطح في جميع أنحاء البلاد. حتى يومنا هذا، تعتبر إسرائيل رائدة عالمياً في هذا المجال. حتى في الثمانينيات، كانت هناك شركة إسرائيلية رائدة عالمياً في مجال بناء محطات الطاقة الشمسية. لكن تم التخلي عن هذه القضية، وفتحت الحكومات الإسرائيلية لقرار وعمالقة الطاقة بدأوا في تسويق الغاز الطبيعي على أنه «حل أخضر». في غضون ذلك، أخفقت إسرائيل، رائدة هذا المجال، في الانخراط في الثورة الشمسية العالمية - وفي عصر تفاقم أزمة المناخ تحديداً - وعندما أصبحت الكهرباء الشمسية أرخص من أي كهرباء أخرى ملوثة.

في السنوات الأخيرة، حاولت وزارة الطاقة وشركات من القطاع الخاص مواكبة الأمر. ويبدو أن هذا قليل جداً ومتأخر جداً. في الأشهر الأخيرة، أعلنت وزارة الطاقة حتى عن زيادة هدف الطاقة المتجددة إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. هذا الهدف، المعرض على أنه طموح، يعتبر ضئيلاً في معظم البلدان المتقدمة في العالم، ويعتقد الخبراء أن إسرائيل يمكن أن تصل إلى ٥٠٪ من الطاقة المتجددة. في الوقت نفسه، في الأسابيع الأخيرة، دخلت شركة النفط والغاز العملاقة شيفرون، التي تعتبر واحدة من ذات السمعة البيئية الأسوأ في العالم، إلى إسرائيل. هذه الخطوة لا تساهم في تهدئة القلق على مستقبل إسرائيل الحيوي.

محطة حافلات تل أبيب المركزية

من الصعب التفكير في مشروع بناء واحد تسبب في أضرار كبيرة مثل الهيكل الضخم لمحطة تل أبيب المركزية. وفي أغلب الأحيان، فإن الأضرار المعنية في هذه الحالة هي الفشل المعماري والضرر الجمالي والأضرار التي لحقت بنوعية حياة الأحياء السكنية المجاورة وتلوث الهواء جنوبى تل أبيب. المنشأة الضخمة غير مريحة، بل إنها تعدد مستخدمي وسائل النقل العام، بعد أن كان من المفترض أن تكون القلب النابض لنظام المواصلات العامة في إسرائيل. يعكس بناء المحطة الفاشل الموقف تجاه مجال المواصلات العامة بأكمله في البلاد، والذي تم إهماله لعقود وجعل الإسرائيليين يعتمدون على السيارات الخاصة، النتائج من حيث تلوث الهواء، وتدمير الحيز الحضري، وانعدام الظل، وتدمير المساحات المفتوحة لصالح البنية التحتية للمركبات الخاصة - كانت دمرة. في السنوات الأخيرة، بدأت الحكومات الإسرائيلية في استثمار موارد أكبر في المجال، وخاصة في السكك الحديدية الخفيفة في القدس والمركز. ومع ذلك، فإن المواصلات العامة هنا متخلفة جداً كاملاً عن البلدان الأوروبية. تنبع إحدى المشاكل غير القابلة للحل من حقيقة أن النظام لا يعمل أيام السبت، باستثناء بعض المبادرات المحدودة - مما يجعل الأمر صعباً للغاية على أي شخص يريد التنازل عن السيارة الخاصة.

التلوث في خليج حيفا

يمكن وضع مسؤولية إنشاء صناعة البتروكيمياويات في خليج حيفا على عاتق المسؤولين الإمبرياليين البريطانيين. كان ميناء حيفا حجر الزاوية لأنشطة حكومة الانتداب في الشرق الأوسط. لكن لا يمكن للحكومات الإسرائيلية التهرب من مسؤوليتها عن مواصلة تشجيع النشاط الصناعي والكيميائي في الخليج، على ما فيه مما لا يحصى من الآثار الجانبية البيئية السلبية.

الخطا الأكبر هو عدم اتخاذ القرار بشأن استمرار أنشطتها، والتردد وعدم الانتساق في التعامل مع المخاطر التي تخلقها. طالما أنها تعمل في الخليج. من ناحية أخرى، فإن السياسة التي تجمع بين إدارة المخاطر وفحص الرؤية الحضرية لمدينة حيفا، ستؤدي إلى صياغة خطوة طويلة الأمد وتدرجية لتقليل النشاط الصناعي في المنطقة. وكذلك تقليل كمية المواد الخطرة التي يمكن نقلها عبر الميناء. ومن شأن مثل هذه القرارات أن تملئ شروط اتفاقية خصخصة مصافي النفط وتمنع توسيع أنشطتها التي وافقت عليها لجان التخطيط والبناء في السنوات الأخيرة. وتجري حالياً خطوة تهدف إلى تغيير الوضع في الخليج من خلال إخلاء المصافي، لكن لا يزال من غير الواضح متى وكيف سيتم تنفيذها. ومن المفارقات أن من أثر على مستقبل حيفا حتى يومنا هذا هو الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، وكان أحد تصريحاته حول إمكانية مهاجمة خزان الامونيا هو المحفز الرئيس لوقف نشاطه.

في الآونة الأخيرة، بعد انهيار هيكل التبريد التاريخي للمصافي، صرحت وزيرة حماية البيئة، جيل غلبيتل، أن «الانهيار حدث هذه المرة عن طريق الخطأ»، لكن «في المرة القادمة سيكون متعمداً. سكان حيفا يستحقون العيش في بيئة صحية». ومع ذلك، يبدو أن هذه المشكلة تتقدم بخطوات زاحفة، هذا إن كانت تتحرك أصلاً.

سائر الخطايا

فشل الخبراء في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الفشل الأخير. فيما يلي عدد من الخيارات: تشجيع الوداد، إهمال التخطيط في المجتمع العربي، البناء على الساحل، انعدام سياسة لمنع الأنواع الحيوانية والنباتية الغازية، جدار الفاصل، والافتقار إلى التخطيط طويل الأجل وغير ذلك.

الخطايا البيئية للحكومات الإسرائيلية لا تعد ولا تحصى، وهي تنبع من سياسة فاشلة وضعيفة وفسادة في بعض الأحيان وغير حكيمة في كثير من الأحيان. في نهاية المطاف، لا يتجلى فشل دولة إسرائيل في حماية البيئة الطبيعية والبيئة لسكانها في حماية الأنواع النادرة الإخفاقات سكان دولة إسرائيل من حقهم في العيش دون تلوث، والوصول الحر والسهل إلى الطبيعة، والمشاركة في الموارد الطبيعية، والشوراع المظلمة والأمنة. ونظام المواصلات الفعال والتكيف للحماية من أزمة المناخ المتزايدة وغير ذلك.

ربما يكون من المثير للجدل ما إذا كانت قواعد توخمان تنطبق على جميع البنود المذكورة أعلاه، وإذا كان من العدل الحكم على من اتخذ قرار تجفيف الحولة أو إنشاء خط النقب، بالنظر إلى الاحتياجات والقيم التي دفعته. لكن صناع القرار في الحكومات الحديثة لا يمكنهم الاستفادة من هذا الافتراض أو الشك. كل المعلومات لدفعها وأضرار أخطاء الماضي واضحة للعيان. والحماقة في هذه الحالة كاملة، والخطيئة لا تفتقر.

(عن «هآرتس»، ترجمة خاصة)

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

ram.lah - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube

http://tiny.cc/nkdop

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي